

دراسات محكمة

سؤال السياسة بالمغرب:
أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

عباس بوغالم

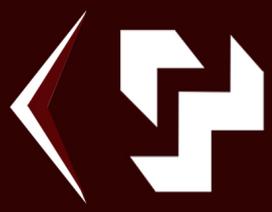
أستاذ العلوم السياسية- جامعة محمد الأول- وجدة

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة

سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟



Abstract

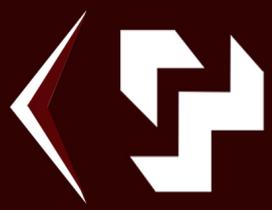
The choice of the question of politics as an introduction to approach the political path in Morocco, and the reality of political practice in general, comes out of the belief that the nature of political conflict centers around the theme of “politics”, the site it should take in this context, and the degree of political impact on the nature and essence of authority in Morocco.

In this paper, I start from the assumption that the crisis of politics in Morocco is structural and lies in the subject of politics itself and not its tools. Similarly, the crisis of politics shows a more general crisis, which is the crisis of the reality of a state in our country and the crisis of a political regime that has failed to seriously keep up with the changes in society and to answer the constant requests for politics due to the difficulties it faces to widen its blood-vessels to accept the new blood of political change and openness. Therefore, the reference logic organizing the state behavior remains traditional, deeply rooted in classical authority (*Makhzen*), that is basically police-oriented and is still present in contemporary Morocco. It seems we are far away from the concept of the modern state and the logic of institutions and law, and hence, far away from the logic of politics itself.

Key Words

Authority, Political Space, Political Competition, Political Mediation, Political Reluctance, crisis of politics

سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟



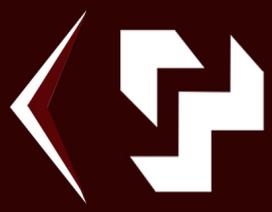
الملخص:

يجد اختيار سؤال "السياسة" كمدخل لمقاربة المسار السياسي بالمغرب، وواقع الممارسة السياسية عموماً، مبعثه في الاعتقاد بأن طبيعة الصراع السياسي أصبح مداره قائماً حول تيمة "السياسة" والموقع الذي ينبغي أن تأخذه في هذا السياق، ومقدار درجة تأثير السياسة في طبيعة وجوهر السلطة بالمغرب.

ننتقل في هذه الورقة من فرضية أن أزمة السياسة بالمغرب ذات طبيعة بنيوية مكمّنها في موضوع السياسة ذاتها وليس في أدواتها، كما أن أزمة السياسة تؤثر على أزمة أعم هي أزمة حقيقة الدولة عندنا، وأزمة نظام سياسي أضحى عاجزاً عن مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع بشكل جدي، وعاجزاً عن الاستجابة للطلب المتزايد على السياسة، بسبب استعصاء توسيع شرايينه لاستقبال دماء التحول والانفتاح السياسيين، وبذلك يظل المنطق المرجعي الناظم لسلوك الدولة، تقليدياً موغلاً في السلطوية العتيقة، ماتحاً من معين قاموس البنية المخزنية التي مازالت امتداداتها حاضرة في رهن المغرب. ويبدو أننا أبعد ما نكون عن مفهوم الدولة الحديثة، وأبعد ما نكون عن منطق المؤسسات ومنطق القانون، وبالتالي أبعد ما نكون عن منطق السياسة ذاتها.

كلمات مفاتيح:

السلطة، المجال السياسي، التنافس السياسي، الوساطة السياسية، العزوف السياسي، أزمة السياسة.



سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

المقدمة:

يجد اختيار سؤال السياسة كمدخل لمقاربة المسار السياسي بالمغرب وواقع الممارسة السياسية عموما مبعثه في الاعتقاد بأن طبيعة الصراع السياسي أصبح مداره قائما حول تيمة "السياسة" والموقع الذي ينبغي أن تأخذه في هذا السياق، ومقدار درجة تأثير السياسة في طبيعة وجوهر السلطة بالمغرب.

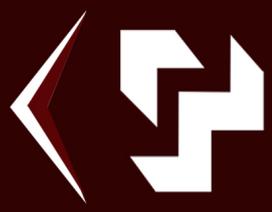
ضمن هذا الإطار وهذا التصور، يمكن رصد وتفسير وفهم مجموعة من التفاعلات والتجاذبات التي طبعت الواقع السياسي بالمغرب بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016. هذا الواقع الذي عرف مسارا ممتدا من حالة "البلوكاج السياسي" على مدار عدة أشهر، توج بهندسة حكومية بعيدا عن منطق دستور 2011، وبعيدا عن مراعاة الحد الأدنى من نتائج انتخابات 7 أكتوبر 2016، مما يؤكد أن حكومة 5 أبريل 2017 برئاسة سعد الدين العثماني، قد جسدت بشكل واضح رجحان إرادة معاكسة للإرادة العامة المعبر عنها انتخابيا. الأمر الذي أعاد سؤال جدوى الانتخابات بالمغرب إلى واجهة التداول العمومي، بعدما ساد الاعتقاد أن المغرب قد قطع مع مسار الالتفاف على مخرجات العمليات الانتخابية، وبالتالي عودة سؤال "السياسة" وأزمة العمل السياسي بالمغرب.

ننطلق في هذه الورقة من فرضية أن أزمة السياسة بالمغرب ذات طبيعة بنوية مكمنا في موضوع السياسة ذاتها وليس في أدواتها، كما أن أزمة السياسة تؤثر على أزمة أعم هي أزمة حقيقة الدولة عندنا، وأزمة نظام سياسي أضحى عاجزا عن مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع بشكل جدي، وعاجزا عن الاستجابة للطلب المتزايد على السياسة بسبب استعصاء توسيع شرايينه لاستقبال دماء التحول والانفتاح السياسيين، وبذلك يظل المنطق المرجعي الناظم لسلوك الدولة، منطلقا تقليديا موعلا في السلطوية العتيقة، ماتحا من معين قاموس البنية المخزنية التي مازالت امتداداتها حاضرة في راهن المغرب. ويبدو أننا أبعد ما نكون عن مفهوم الدولة الحديثة، وأبعد ما نكون عن منطق المؤسسات ومنطق القانون، وبالتالي أبعد ما نكون عن منطق السياسة ذاتها.

أولا: قول في الإطار المؤسس للممارسة السياسية

هل يمكن لنموذج النظام السياسي القائم وفق دستور 2011، أن يؤسس لممارسة سياسية ديمقراطية قائمة على أساس تنافس سياسي حقيقي يعيد الاعتبار للسياسة وللعملية السياسية عموما، وهل يمكن تحقيق انتخابات لها معنى سياسي في ظل ملكية تنفيذية، تحترم فيها إرادات الناخبين، ويُعزّز فيها الدور التمثيلي للأحزاب السياسية؟

ما من شك في أن دستور 2011 حقق تقدما على مستوى التأطير الدستوري لموضوع التنافس السياسي، وذلك من خلال دسترة مؤسسة رئيس الحكومة والارتقاء بصلاحياتها إلى



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

مستوى ممارسة السلطة التنفيذية، والارتقاء بالأدوار المنوطة بالأحزاب السياسية إلى مستوى المشاركة في ممارسة السلطة، وتعيين رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات، وغيرها من المستجدات التي جاء بها دستور 2011، التي من شأنها إضفاء نوع من المصادقية على العملية السياسية وإعطاء الانتخابات معنى. لكن هل الانفتاح السياسي لما بعد دستور 2011، هو خيار ديمقراطي عميق أم لا يعدو الأمر أن يكون مجرد ترتيبات ظرفية أملت إكراهات الحراك الثوري الذي عم المنطقة، ويندرج في إطار إكراهات ما يعرف بـ "استراتيجيات البقاء" في أدبيات علم السياسة، وبالتالي الهدف هو الحفاظ على الوضع القائم مع ما يستلزم من تنازلات ظرفية؟

الواقع، أنه رغم ما حققه دستور 2011 من تقدم دستوري على هذا المستوى مقارنة مع الدساتير السابقة، فإنه لم يخرج عن المحددات الأساسية لبنية النظام السياسي القائم، لذلك يمكن القول أن الاستجابة لبعض المطالب الدستورية، لا تعدو أن تكون مجرد تغيير اضطراري لم تحدّ عن القواعد الجوهرية والمبادئ الأساسية المؤسسة لبنية النظام السياسي¹، وبالتالي يصعب القول بأن دستور 2011 قد قطع مع التصور العام الذي استندت إليه الدساتير السابقة على مستوى فلسفة الحكم المعتمدة في المغرب، ومع نمط الممارسة السياسية السائدة. مما ساهم في استمرارية حالة العجز عن مواكبة الانتقال من التصور التقني للبناء السياسي إلى تصور عقائدي عام يحول النظام السياسي المغربي من التوازنات المضمرة إلى قواعد واضحة للممارسة السياسية، وبذلك يمكن أن تتحول السلطة السياسية من شبه مغلقة إلى شبه مفتوحة².

صحيح أن هامش التنافس الذي أتى به دستور 2011، أضفى معنى على العملية الانتخابية نظريا، لكنه انفتاح تعرض عمليا، للالتفاف عبر آليات قانونية وسياسية، مما يعزز مقولة كون الانتخابات في المغرب لم تتحرر يوما من أدوات الضبط؛ فالتنافس السياسي لما بعد 2011 لم يسبقه ولم يواكبه تغيير في القواعد التي تحكم العملية السياسية، بل ظلت الممارسة قائمة في ظل وعاء ما قبل 2011.

لذلك يمكن القول إن الإطار الدستوري والسياسي لازال قاصرا على ضمان تأطير سياسي يستجيب لمعايير تحقيق الديمقراطية، وبالتالي فالمراجعة الدستورية لسنة 2011، باتت غير قادرة على تأطير العملية السياسية وفق معايير وشروط المنافسة السياسية الحقيقية التي تكفل الحق الكامل للمواطنين في احترام إرادتهم السياسية.

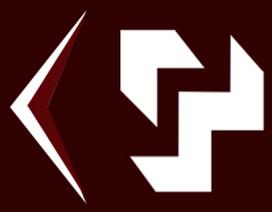
ثانيا: في واقع الممارسة السياسية

ثمة إجماع أن حركة 20 فبراير شكلت بحق منطلق تصالح جديد لفئات عريضة من الشعب المغربي مع السياسة، الأمر الذي كان له أثر إيجابي على المسار السياسي العام³، وهو ما تعزز في أول انتخابات بعد دستور 2011، التي أكدت فرضية إمكانية مصالحة المغاربة مع السياسة،

¹ محمد باسك منار، "قراءة في التجربة الدستورية والسياسية بعد خمس سنوات على الحراك"، ضمن: مغرب ما بعد حراك 2011 ماذا تغير؟ إشراف وتنسيق محمد باسك منار، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2016، ص. 99.

² يونس براءة، مقدمات في النظام السياسي المغربي، دار الأفق للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2016، ص. 181.

³ باسك، مرجع سابق، ص. 92.



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

وأن عودة الاعتبار للسياسة لا يحتاج إلى زمن طويل كما كان يعتقد الكثيرون، بل إن القليل من المصادقية والنزاهة وانتخابات ذات معنى كفيل بتحقيق العودة التدريجية المطلوبة للسياسة في البلد. وقد ساهم إجراء أول انتخابات تشريعية بعد دستور 2011، في ظل الرهانات الكبيرة المصاحبة لها، في احترام المقتضيات الدستورية والسياسية المؤطرة لها، وذلك من خلال احترام مخرجات العملية الانتخابية، وتعيين رئيس حكومة من الحزب الفائز في الانتخابات. كل ذلك ساهم في خلق دينامية جديدة، كانت تبشر بميلاد حالة سياسية جديدة عنوانها الأبرز عودة الاهتمام بقضايا الشأن العام وتزايد الطلب على السياسة.

غير أن هذا الانفتاح السياسي لم يعمر طويلا، حيث سيشهد المغرب بداية نوع من الارتداد على مخرجات انتخابات 2011، سواء بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر، وذلك منذ سنة 2013 التي عرفت ميلاد النسخة الثانية من حكومة عبد الإله بنكيران. وهو الأمر الذي سيترسخ مع انتخابات 7 أكتوبر 2016 التي ستعرف انقلابا مرنا والتفافا واضحا على مخرجات العملية الانتخابية من خلال ما بات يصطلح عليه بمرحلة "البلوكاج السياسي".

كل هذا يجعل من سؤال جدوى الانتخابات في امتداداتها الزمنية بالمغرب قائما، وبالتالي التساؤل حول إمكان القطع والخروج من صيرورة الانتخابات المضبوطة؟

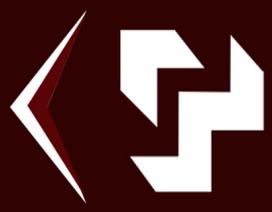
تنحو التقديرات مناحي متعددة وتتوزع عموما بين اتجاه يبدو أكثر تشاؤما، ولا يتردد في وصف واقع الحياة السياسية بالموت والأفول، وبين اتجاه أقل تشاؤما بقدر ما يتحدث عن وضع سمته حالة من التراجع والخفوت، أو حالة من المد والجزر المرتبط عموما بالفترات الانتقالية من عمر الأنظمة السياسية، وهي عموما فترات مؤقتة وعابرة. وبين هذا وذاك، هناك شبه إجماع على أن ثمة نزوع نحو تضيق هامش السياسة من خلال التضيق على آليات وبنيات ممارستها، بل ثمة نزوع نحو إلغاء كل خيارات التسييس المستقل.

والواضح أن مقدار التسييس المسموح به ينبغي أن يكون مؤطرا بالحدود الموضوعية سلفا، وهي حدود لا ينبغي تجاوزها أو السعي لاختراقها، بسبب استثناء آفة احتكار تحديد السياسة ومضمونها ومعجمها⁴، وكل محاولة لتجاوز هذه الحدود ينظر إليها بمثابة عصيان ضمني وخروج عن الطاعة المفترضة في كل فاعل سياسي، مما يجعلنا أمام سلطوية جديدة ممركرة لا تسمح إلا بهامش ضيق لتأثير السياسة.

ثالثا: مظاهر أزمة/ أعطاب السياسة

انطلقنا في هذه الورقة من فرضية أن أزمة السياسة بالمغرب ذات طبيعة بنيوية مركبة مكمناها في موضوع السياسة ذاتها وليس في أدواتها، كما أن أزمة السياسة تؤثر على أزمة أعم هي أزمة حقيقة الدولة عندنا، وأزمة نظام سياسي أضى عاجزا عن مواكبة التغيرات الحاصلة في

4- محمد مونشيح، "انتخابات 25 نونبر وسؤال المشاركة"، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، حوارات، العدد 1-السنة 2015، ص.73.



سؤال السياسة بالمغرب:

أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

المجتمع، وعاجزا عن الاستجابة للطلب المتزايد على السياسة، فما هي مظاهر وتجليات هذه الأزمة؟

1- أزمة الوسائط التمثيلية التقليدية:

ما من شك أن واقع أزمة الوسائط التمثيلية التقليدية بلغ مبلغا غير مسبوق، إن على مستوى الوظيفة التأطيرية، أو على مستوى الوظيفة التمثيلية والقدرة على أداء دور الوسيط المعبر عن المطالب المجتمعية. ذلك أن وجود تنظيمات سياسية عاجزة عن أداء الأدوار المنوطة بها، وتحقيق الوظائف التي من أجلها وجدت يؤدي إلى استئثار ثقافة العزوف السياسي وضمور الالتزام المدني، وبالتالي اتساع الهوة بين الطبقة السياسية وعموم المواطنين بسبب ضعف الثقة وتكرار طرح سؤال الجدوى من وجود هذه التنظيمات السياسية ذاتها، مما يفضي إلى حالة من القطيعة بينهما والتي قد تشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إن انعدام الثقة في مؤسسات الوساطة مؤثر على إفلاس النظام السياسي، وإيدان بإفلاس الدولة ذاتها.

2- تنامي الحركات الاحتجاجية غير المؤطرة:

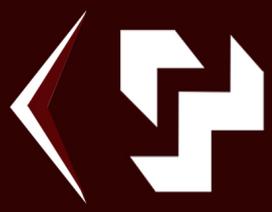
لعل خروج فئات واسعة من مختلف الشرائح المجتمعية ومن مختلف الأعمار في العديد من المدن والقرى، وفي أكثر من مناسبة للتعبير عن تذررها ورفضها للعديد من الإجراءات والسياسات المتبعة، دليل في جانب منها على أزمة الوسائط التمثيلية التقليدية التي تؤشر بدورها على أزمة أعم وأشمل هي أزمة السياسة في البلد، ودليل على أن المجتمع لم يعد يملك من وسيلة للتعبير عن نفسه سياسيا سوى الخروج إلى الفضاءات العامة للتعبير عن مطالبه وتوجيه رسائله، وفي جانب آخر منها، هي دليل على ضيق الفضاء السياسي وعجزه عن استيعاب ديناميات الحركة المجتمعية والتغيرات العميقة المصاحبة لها، ومن ثم هي محاولة لتجاوز الهامش الضيق لهذا الفضاء السياسي ومحاولة لتحريره من القيود المكبلة له.

إن تنامي الحركات الاحتجاجية، وتزايد حالات التعبير والتعاطي مع المطالب المجتمعية خارج الدوائر والأطر الرسمية؛ وهي السمة الغالبة على المشهد السياسي منذ بداية حراك 20 فبراير إلى غاية اللحظة الراهنة والتي عرفت أوجها مع حراك الريف وحراك جرادة؛ جعلت المغرب تحت رحمة صيرورة الزمن الاحتجاجي اللامتناهي، مما ينطوي على أكثر من إشارة ورسالة، ليس أقلها أن القنوات الوسيطة التقليدية لم تعد تفي بالغرض، مما يؤشر على اختلال واضح على مستوى بنيات اشتغال النسق السياسي.

3- أزمة المشاركة السياسية:

يشكل تراجع نسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع في كل النظم السياسية، خطرا حقيقيا على الانتخابات الوطنية في هذه البلدان⁵، ولئن كانت ظاهرة العزوف السياسي تشكل السمة الغالبة في أغلب الدول الديمقراطية والسائرة في طريق الديمقراطية، فإن ذلك لا ينبغي أن

⁵ لاري دايوند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ترجمة عبد النور الخراقي، ص 545.



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

يؤدي بنا إلى السقوط في خلل منهجي وتعميم أسباب العزوف على جميع الدول، فثمة فوارق بين ظاهرة العزوف السياسي في الدول المتقدمة ديمقراطيا والتي حققت تراكما واستقرارا على مستوى الممارسة الديمقراطية، حيث اطراد اشتغال الأنساق السياسية بوتيرة تضمن سلاسة العمليات السياسية، وبين نماذج الدول السائر في طريق البناء الديمقراطي، والدول غير الديمقراطية، حيث يجسد العزوف السياسي أحيانا دليلا على عدم نزاهة الانتخابات وبالتالي فقدان العملية السياسية لأية مصداقية.

4- أزمة التنافس السياسي:

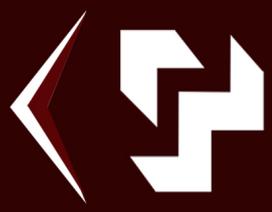
رغم أن وجود الانتخابات ليس دليلا على ديمقراطية نظام ما، كما أنها ليست كافية لتحقيق الديمقراطية، إلا أن الانتخابات النزيهة والحررة تشكل المدخل الرئيس والضمانة الحقيقية لإمكانية تحققها في هذا النظام أو ذاك. فليس ثمة ديمقراطية حقيقة بدون انتخابات حقيقية، ولا يمكن أن تستقيم الممارسة الديمقراطية إلا إذا كان أساسها ومصدرها الشعب الذي يعبر عن اختياراته بواسطة الانتخابات، ويظل المبدأ الأساس للديمقراطية التمثيلية هو الانتخاب باعتباره أداة لإضفاء المشروعية السياسية على حكم الحاكمين، ففي الوقت الذي تعد فيه الانتخابات الحررة النزيهة مجرد مكون للديمقراطية، فهي أيضا أساسية بشكل كبير. فمتى تكون الانتخابات "حررة"، يجب لاري دايموند⁶ تكون الانتخابات كذلك، عندما تكون الحواجز القانونية أمام اقتحام الحلبة السياسية ضعيفة، وعندما يتمتع المرشحون المتنافسون، والأحزاب، ومؤيدوهم بحرية الحملة السياسية، وعندما يستطيع الشعب التصويت لصالح من يريدون دون خوف أو تهديد. أكيد أن توفر هذه الشروط في بعض الأنساق السياسية، يعد أمرا كافيا لتحقيق انتخابات حررة ونزيهة، وهو ما يتعذر تحقيقه في غيرها من الأنساق رغم الاحترام الشكلي لمسلسل إجراء الانتخابات.

فهل كسب المغرب رهان إجراء انتخابات حررة ونزيهة، وحقق القطيعة مع زمن الانتخابات المتحكم في مخرجاتها، وهل هناك أي إمكانية لإجراء انتخابات تنطوي على عنصر المفاجأة كميزة لأية انتخابات تنافسية؟

ليس المجال يتسع لرصد أسانيد أطروحة النفي، لكن حسبنا فقط الإشارة إلى أن الانتخابات في المغرب تنطوي على مفارقات كثيرة تجعلها في نهاية المطاف فاقدة للمعنى، وبعيدة عن الأهداف التي من أجلها تجرى الانتخابات في كل التجارب الديمقراطية، مما يجعل من الانتخابات في الزمن السياسي المغربي عبارة عن سيرورة تفاوضية على تزوير إرادة الناخبين رغم كل الوعود والضمانات التي تسبق كل عملية انتخابية.

عندما تصبح الانتخابات ذات معنى يحترم فيها صوت الناخب من خلال احترام مخرجاتها، حينها فقط تصير الانتخابات ذات مصداقية، بل ستحظى باهتمام أوسع مما ينعكس على نسبة

⁶- لاري دايموند، مرجع سابق، ص.45.



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

المقبلين عليها.⁷ ولكي تكون الانتخابات حرة لابد لها أن تتسم بالتنافسية على نحو مفتوح، وجعل الانتخابات أكثر تنافسية يساعد بكل بساطة على الزيادة في إقبال الناخبين عليها وبالتالي الزيادة في الإقبال على السياسة.

رابعاً: مخاطر موت/إلغاء السياسة

حينما لا يكون ثمة مجال سياسي تمارس فيه السياسة بمفرداتها الصحيحة وقواعدها المتعارف عليها، ولما يصادر المجال العام وتحكر السياسة من قبل فئة واحدة، فإن المآل هو تحييد السياسة كآلية لإدارة الصراعات وتصريف الاختلافات، مما يفتح الباب مواربا أمام تنامي المخاطر المُنذرة بإدخال المجتمع والدولة إلى منطقة اضطراب قد تعصف بهما معا.

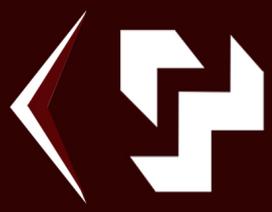
1- غياب الثقة وفقدان المعنى:

إذا كانت الديمقراطية في مستوى من المستويات لا تعني شيئاً آخر سوى فتح المجال أمام الصراع/ الحوار الفكري والاجتماعي والسياسي بشكل حر بين مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية، وجعل نتائج هذا الصراع/ التنافس الحر هي القاعدة المرجعية والأساسية التي ينبغي الاحتكام إليها، فإن المشروعية الوحيدة لتصدر المواقع، وإعادة تكوين وترتيب التوازنات الاجتماعية (توازنات المصالح والقوى والأفكار وفق منطق الديمقراطية؛ هي مخرجات الصراع/ التنافس السياسي. وإذا كان الصراع/التنافس شرط لإعادة توزيع القوى وتبوء المواقع، فإن القبول بنتائج التنافس شرط لإضفاء المصداقية والثقة في أية ممارسة سياسية ديمقراطية، أي القبول بمنطق السياسة ذاته، وبالتالي فإن إلغاء مخرجات التنافس أو الالتفاف عليها، يعني إلغاء السياسة ذاتها، أي تخييب الثقة في الانتخابات وإفقادها معناها.

2- تعاضم نزعة العزوف السياسي:

يجدر التأكيد على أن الأنساق السياسية التي تشتغل بفعالية ونجاعة، هي تلك التي تمتلك وسائل تمثيلية ذات مصداقية واستقلالية تعزز من مشروعية وجودها، مما يمكنها من أداء دور الوساطة بين المجتمع والسلطة باقتدار، وبالتالي قدرة هذه الأنساق على البقاء والاستمرارية من خلال تحقيقها وإشباعها للطلبات التي تتلقاها من محيطها عبر هذه الوسائط التمثيلية. ولا شك أن خلع المصداقية عن هذه التنظيمات السياسية باعتبارها أداة ممارسة السياسة، بل والعمل على محاربتها وإفراغها من مضمونها، من خلال عرقلة أدائها لوظائفها والنيل من استقلاليتها، يؤدي إلى فقدان الثقة في خيار المشاركة السياسية، وبالتالي تنامي حالة العزوف السياسي التي قد تفضي

⁷- لاري دايوند، مرجع سابق، ص.547.



سؤال السياسة بالمغرب:

أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

إلى حالة "الكفر" بالسياسة والسياسيين، فلا مكان للسياسة بدون مصداقية، ولا مكان لأية مصداقية بدون استقلالية.

تفضي طبيعة علاقة المواطن المغربي بالسياسة بنا إلى طرح التساؤل الآتي: ما الذي يجعل المغاربة أقل إقبالا على السياسة وأكثر نفورا منها في ضوء تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات السياسية؟

لتفكيك والإجابة على التساؤل السالف ذكره، يقتضي الإقرار أولا بأنه في ظل غياب المؤشرات الكافية الدالة على السبب الحقيقي وراء العزوف السياسي للمغاربة عموما، فإن ذلك لا يحول دون إمكانية دحض فرضية اللامبالاة السياسية التي غالبا ما يتم الدفع بها لتبرير العزوف السياسي لعموم المواطنين المغاربة. ذلك أن اللامبالاة المنتشرة بين الناس إزاء السياسة، ليست كذلك في حقيقة الأمر لامبالاة حيال مطلق السياسة، بل تجاه صنف من السياسة التي صارت في واقع الحال تمارس في دوائر مغلقة تستحوذ فعليا على جوهر السلطة. فهي لا تعدو أن تكون فقط بخصوص صنف من السياسة أضحى فيه التنافس والصراع بين الأحزاب من أجل توزيع الغنائم والامتيازات ومراكز القوة، وليس لها من هدف آخر غير خدمة المصالح الذاتية للأفراد والجماعات.

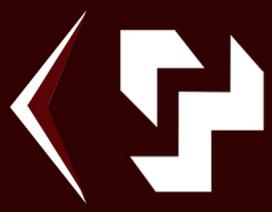
3- جنوح تدبير الاختلاف للعنف:

إن السياسة باعتبارها أداة لخدمة خير البشرية بتعبير حنة أرندت (Hannah Arendt)، هي الأداة الكفيلة بإدارة الصراع السياسي وتدبير الاختلافات والتناقضات والعمل على تجاوزها، من خلال قنوات مدنية سلمية في إطار احترام قواعد الممارسة السياسية، وبالتالي تحقيق التعايش السلمي بين مختلف التشكيلات الاجتماعية والسياسية، وهو عين ما تهدف إليه، أو ينبغي أن تهدف إليه كل الأنساق السياسية، من خلال توظيف الأحزاب السياسية التي تشكل إحدى آليات تأطير التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وبالتالي النأي بالمجتمع عن جميع مظاهر العنف.

هكذا تتجلى أهمية وخطورة السياسة وجودا وعدما، فحينما يخبو صوت السياسة ولا تقوى إلا على تدبير هامش ضيق من المسؤولية السياسية، ويضيق حيزها في واقع الناس من خلال الإمعان في تهميشها وحشرها في زاوية ضيقة على مستوى تدبير قضايا الشأن العام، بل والعمل على محاربتها، فالأسوأ هو المأل.

من النتائج الحتمية الوخيمة المترتبة على توارى وإلغاء السياسة من واقع الناس وإبعادهم عن المشاركة في تدبير شؤونهم العامة، جنوح بعض القوى الاجتماعية والسياسية للتعبير عن مواقفها السياسية بمفردات غير سياسية تستعيرها للتعويض بها عن غياب السياسة ومجالها،⁸

⁸ عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2015، بيروت، ص 184.



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

وبالتالي جنوح الصراع السياسي لأسلوب العنف كنتيجة حتمية لإلغاء السياسة من خلال إلغاء مخرجات العمليات الانتخابية.

4- ضعف/ تلاشي رابطة الولاء:

لعل من أخطر ما يترتب على ضمور قيمة السياسة في وعي وثقافة الناس، هو ضعف رابطة الولاء للدولة وتنامي الولاءات الفرعية، والواقع أن ضعف ولاء الأفراد للدول، بل وتلاشي هذا الولاء، يعكس في جانب منه، فشل هذه الدول في تحقيق الاندماجات المطلوبة، وفي جانب آخر منه، يعكس فشل هذه الدول في إشراك مختلف القوى والتشكيلات الاجتماعية في قضايا تدبير الشأن العام، وبالتالي ضمور المساهمة الشعبية في السياسة، ولا شك أن تنامي الجماعات والفئات غير النشطة سياسياً، يقل ولاؤها للنظام السياسي ويتراجع مع مرور الوقت، مما يعرض شرعيته للاهتزاز. وتبلغ أزمة الشرعية ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية وهنا تزداد الخطورة، ذلك أن تنامي الولاءات الجزئية على حساب الولاء للدولة يؤشر في مستوى من مستوياتها، على أن الخلل يطال جوهر السلطة وطبيعة العلاقة المفترضة بين هذه السلطة وعموم الشعب، بسبب سيادة حالة من النفور وعدم الرضا.

خامساً: في بعث روح السياسة

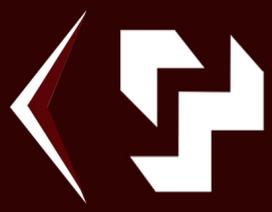
في ظل الغياب المستمر لأهم المقومات الضرورية لإرساء ممارسة سياسية ديمقراطية قائمة على أساس التنافس السياسي المفتوح، نرى ضرورة تحقق مجموعة من المتطلبات كشرط أساسي لعودة المعنى للانتخابات والمصادقية للسياسة:

1- تحقيق دولة المواطنة:

يصعب الحديث عن معنى للسياسة في ظل غياب دولة المواطنة، والحديث عن دولة/ مجتمع المواطنة يقتضي الحديث عن الوعاء الحاضن لها، أي الإطار المؤسساتي الناظم لها، والمتمثل في الدولة الحديثة، فلا مجال للحديث عن المواطنة في إطار دولة تقليدية. كما يقتضي المرور إلى مجتمع المواطنة القطع مع الطابع التقليدي للدولة المغربية، الذي ظل حبيس القاموس المرتبط بمنطق الرعية لا بمنطق المواطنة، حيث ينتفي مفهوم الفرد كذات عاقلة مستقلة في اختياراتها وقراراتها. إن الحاجة إلى ضرورة القطع مع الطابع التقليدي للدولة، يطرح في المقابل سؤال مفهوم وطبيعة الدولة المراد التأسيس لها، وما مضمونها وطبيعة الأدوار المنوطة بها؟

هنا لا بد من استحضار طبيعة الدولة العصرية الديمقراطية القائمة على أساس الحياد الإيجابي تجاه فئات ومعتقدات وإيديولوجيات مواطنيها، وهذا الشرط (الحياد) لا يستقيم بدوره إلا في ظل وجود دولة مدنية قائمة على أساس تعاقد سياسي بين الحاكمين والمحكومين.

هذه الدولة لا تمثل بذاتها مصلحة خاصة منفصلة ومستقلة عن المجتمع، ولا تمثل إرادة موازية للإرادة العامة بل تتساوى وتتساوق مع إرادة الجماعة، لذلك الدولة بكل أجهزتها ينبغي أن تكون



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

موضوعة لتنظيم التعاون بين أفراد المجتمع، وتحقيق الغايات العليا للمجتمع التي يعبر عنها بواسطة الانتخابات العامة الحرة، بمعنى أن الدولة في هذه الحالة تؤدي دور الأداة وليس الغاية في حد ذاتها، فالدولة ذات أبعاد وظيفية لا بد أن تنهض بها، انسجاما مع منطق وجود الدولة ذاتها باعتبارها أداة في خدمة شعبها وليست أداة في خدمة ذاتها ومصالح الفئات الدائرة في فلكها.

عندما تتخلى الدولة عن اعتبار نفسها قوة لذاتها، وحينما تتخلى عن اعتبار نفسها صاحبة الشأن والمصلحة والغاية وكل ما عاها تابع وخاضع ولا يمكن أن يكون أو يتحرك إلا بقدر معلوم، وحينما تتخلى عن صنع الأحزاب وصنع الخرائط السياسية وفرض الأغلبية التي ترتضيها، وحينما تعترف الدولة بالأحزاب السياسية كفاعلين مستقلين وشركاء في السلطة والحكم، حينذاك فقط يمكن أن نتحدث عن ما يحيل على موضوع التنافس السياسي الحر والنزيه، وبالتالي عودة المصادقية لمعنى السياسة.

2- المصالحة بين الدولة والمجتمع/ أو في احترام الدولة لتعاقداتها السياسية:

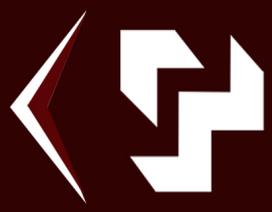
ولئن عدت الانتخابات بمثابة تلك القناة التي تمرر بها، ومن خلالها، التعاقدات بين أطراف الحقل السياسي لترجمتها على أرض الواقع، فإن الحاجة ماسة إلى احترام الدولة لتعاقداتها السياسية والاجتماعية بشكل يحفظ إرادة واختيارات المواطنين، ويحصنها من أي عبث أو تزوير، وأي إمعان في الاستهتار بالإرادة العامة للمواطنين لن يؤدي إلا إلى مزيد من تعميق الهوة بين المجتمع والدولة، وبالتالي انعدام الثقة التي يصعب استرجاعها ببسر، من منطلق أن عنصر الثقة يشكل اسمنت العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي فردم الهوة الفاصلة بين الدولة والمجتمع هو المدخل الأساسي لتعزيز الثقة في مؤسساتها وخياراتها السياسية، وتحقيق الثقة ليس شرطا للسلم الاجتماعي وتحقيق الديمقراطية فحسب، بل هو مفتاح شد لحمة المجتمع ووحدته.

ولا شك أن المصالحة الحقيقية بين الدولة والمجتمع متوقفة إلى حد كبير على ضرورة جعل حقل السياسة، بكل مستوياته وأشكاله، مفتوحا أمام الجميع بدون إقصاء وبدون تهميش لأي طرف، ويبقى الفيصل في الحقل السياسي هو تنافس كافة التعبيرات بشكل حر وديمقراطي، ويظل الخيار الأخير بيد الأمة والشعب، إذ يصعب الحديث عن مصالحة حقيقية بدون حياة سياسية جادة، وفي نفس الآن يصعب الحديث عن حياة سياسية جادة بدون ديمقراطية حقيقية تسمح للجميع بحق المشاركة السياسية وبحرية ممارسة دورها في البناء والتنمية على قاعدة تنافس البرامج السياسية والاجتماعية بين كافة القوى السياسية والإيديولوجية.

من هنا، برزت الحاجة إلى ضرورة أن تصبح الثقة المتبادلة قيمة سياسية ومجتمعية راسخة في الثقافة السياسية للدولة والمجتمع.

3- استقلالية المجال السياسي:

تستلزم الممارسة السياسية الحقيقية المقرونة بمنافسة سياسية واضحة المعالم، وجود مجال سياسي على غرار ما هو مطروح في حقل علم السياسية، كما تقتضي من جهة أخرى استقلالية



أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

هذا المجال السياسي. فهل يعرف المغرب فعلا وجود مجال سياسي كما هو متداول؟ وإن كان الأمر كذلك ما هي درجة استقلاليته؟

ثمة اختلاف حول مدى وجود مفهوم المجال السياسي من عدمه، بين من ينكر وجوده أصلا، وهو ما يفسر فشل الانتقال إلى نموذج الدولة الحديثة في رأي البعض، بالنسبة للعديد من الدول العربية والإسلامية، وبين من يقر بوجوده الشكلي. إذا كان المجال العمومي، حسب هابرماس (Habermas)، يحيل على النقاش الحر والتداول والاختلاف، فإن هذه القيم لم تجد بعد منشأها الحقيقي الذي يسمح لها بالتجذر في عمق التربة المغربية. وحتى إن وجد هامش لهذا المجال فليس ثمة شك في ضعف قوام هذا المجال/ الفضاء العمومي السياسي بالمغرب بسبب الدولنة المكثفة للمجتمع والإخضاع المتواتر له من قبل السلطة السياسية.

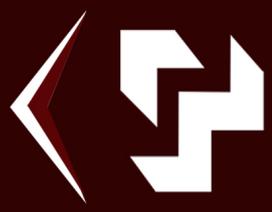
لذلك لا يمكن الحديث عن السياسة وعن التنافس السياسي الحقيقي في ظل مجال سياسي شبه مغلق، بل لا بد من مجال/ فضاء سياسي متحرر من كافة القيود والعراقيل التي تكبل حرية المنافسة السياسية باعتبارها شرطا ومقوما أساسيا لأية ممارسة سياسية ديمقراطية. مما يقتضي ابتداء تحرير المجال السياسي من هيمنة وسطوة الحاكمين أو الفئات/ الطبقات المهيمنة، في أفق تكريس استقلاليته التامة، حتى يصير المجال السياسي فضاء حرا للممارسة السياسية والتنافس السياسي بين مختلف التوجهات والتيارات السياسية والإيديولوجية، وحتى يصير للانتخابات السياسية جدوى وللسياسة معنى.

طبعاً هذا المطمح ليس بالأمر الهين واليسير، ولا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها من خلال ترسيخ نصوص قانونية أو التعبير عن مجرد نوايا حسنة، بل لابد من معارك ديمقراطية حقيقية على كافة الأصعدة والمستويات؛ نحن أمام سيرورة مجتمعية تستوجب تضافر جهود كافة القوى الحية التواقفة إلى فضاء الحرية. إن التأسيس لأنساق سياسية ديمقراطية في النماذج العالمية هي نتاج تحولات مجتمعية عميقة في مختلف بنياتها وعلائقها المتعددة، يشكل فيها المجتمع عبر كافة تعبيراته وتشكيلاته العنصر الأساس والحصن الحصين أمام أي ارتداد أو نكوص.

4- استقلالية "السياسي" / الحرية السياسية:

إذا كانت الديمقراطية في معناها العام هي المشاركة الواسعة للجميع في تدبير قضايا الشأن العام بما تعنيه من مشاركة سياسية واقتصادية ومشاركة في كل المستويات، فإن الديمقراطية بالنتيجة تحيل على الحرية: كل الحريات بما فيها من حرية الرأي والتعبير والاختيار والانتماء والانتظام في جمعيات وأحزاب،⁹ ولا شك أن مختلف هذه الأجناس من الحريات تندرج تحت لواء

⁹ عبد الله ساعف، أحداث في السياسة المغربية، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، العدد، 33، 2002، ص.54.



سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

الحرية السياسية، وبدونها لا يمكن الحديث عن أي منها، أو ليس الهدف الأول والأخير من السياسة هو حرية البشر كما تؤكد على ذلك حنة أرندت وهي تحاول تحديد مفهوم وماهية السياسة.¹⁰

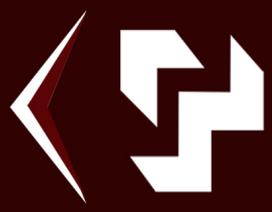
ومن منطلق أن المواطن هو أولاً وأساساً فاعل سياسي واجتماعي يشارك الدولة ممارسة السلطة عبر المؤسسات والقنوات الشرعية ذات الشأن، يجوز لنا اعتبار الحقوق السياسية على رأس هذه الحقوق لأنها هي التي تخول للمواطن القدرة على التأثير في القرارات العامة، إما مباشرة عن طريق المشاركة في المؤسسات السياسية أو بطريقة غير مباشرة عبر الانتخابات واختيار الممثلين في المؤسسات¹¹. لذلك فالمصالحة مع السياسة تستلزم الاعتراف بالقيم المؤسسة لها، والعمل على تكريسها وتجسيدها في الواقع¹²، من خلال تهيئة البيئة الحاضنة لها، والعمل على استنباتها ورعايتها، وليس العمل على تقويضها واجتثاثها من واقع الناس كلما أئبعت واتخذت لنفسها موقعا. ولا شك أنه في صدارة هذه القيم، قيمة الحرية بكافة أشكالها ومضامينها، الحرية التي تضمن استقلالية الأفراد والجماعات، حتى يكون لمشاركتها جدوى وللسياسة معنى.

¹⁰ - حنة أرندت، ما السياسة؟، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2014، ترجمة وتحقيق، زهير الخويدي، سلمى بالحاج مبروك.

¹¹ - عبد المالك الوزاني، "المواطنة في الوطن العربي بين الهوية والبناء الديمقراطي"، ضمن: المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، تنسيق، أحمد مالكي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2010، ص.36.

¹² - أحمد المالكي، "موت السياسة"، جريدة أخبار اليوم، بتاريخ 4 ماي 2018، ص.12.

سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟

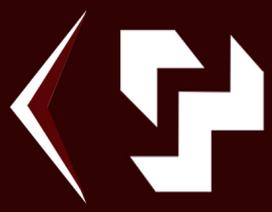


خاتمة:

أمام مخاطر تحييد السياسة أو إلغائها على طبيعة الأنساق السياسية بل وعلى الدول ذاتها، يظل الخيار الوحيد أمام المغرب والذي من شأنه أن يحفظ لحمة المجتمع والدولة معا هو بناء دولة المؤسسات والقانون، وبناء مجتمع المواطنة الذي يحفظ الإرادة الحرة للمواطن، في اختيار من يمثله ومن يفوض له مصيره.

من هنا الحاجة إلى مراجعة كل الخيارات القائمة على أساس الاستفراد بالحكم واحتكار السلطة وإقصاء كافة القوى الحقيقية، بل والعمل على تفكيك بنياتها، أي الحاجة إلى إحداث قطيعة مع نمط وأسلوب ممارسة الحكم والسلطة بالمغرب، والتأسيس لتعاقد سياسي واجتماعي واضح المعالم، يحدد الصلاحيات ويقرر المسؤوليات في إطار معادلة اقتران المسؤولية بالمحاسبة عمليا وتطبيقيا، وهذا لن يتم إلا من خلال القطع مع الآليات السلطوية العتيقة التي تشتغل خارج منطق المؤسسات والقوانين، وبالتالي خارج منطق السياسة.

سؤال السياسة بالمغرب: أزمة وساطة سياسية أم أزمة سلطة؟



المراجع:

الكتب:

- أرندت حنة، ما السياسة؟ دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2014، ترجمة وتحقيق، زهير الخويلدي، سلمى بالحاج مبروك.
 - برادة يونس، مقدمات في النظام السياسي المغربي، دار الأفاق للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2016.
 - بلقزيز عبد الإله، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2015، بيروت.
 - دايموند لاري، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ترجمة عبد النور الخراقي.
 - ساعف عبد الله، أحاديث في السياسة المغربية، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، العدد، 33، 2002.
 - مالكي امحمد وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2010.
 - محمد باسك منار وآخرون، مغرب ما بعد حراك 2011 ماذا تغير؟ منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2016.
- ### مقالات:
- محمد مونشيج، "انتخابات 25 نونبر وسؤال المشاركة"، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، حوارات، العدد 1-السنة 2015.
 - امحمد المالكي، "موت السياسة"، جريدة أخبار اليوم، بتاريخ 4 ماي 2018.